الأول ان تجعل اسما لله تعالى او القرآن العظيم او السور
فيجوز فيها وجوه الأول الرفع اما على الابتداء او الخبر والأول
اولى لان الداعي الى ذكر المبتدأ اقوى حتى نبه على المعاني
على ذلك بالتعبير عن استناط المسند اليه بالحذف والتعبير
عن استناط المسند بالترك الثاني النصب بتقدير اذكر
كما اشار اليه في الكشاف بقوله فان قلت فما وجه ان يقال
ذاك نصب وليس بفتح وانما هو بحذف النون لامتناع الغرض
وانتصابها بفعل مضمر نحو اذكر وقد اجازوا زيدا مثل ذاك عمرا
ثم وطس وليس لوقوعه به وحكى ابو سعيد السيرافي ان بعضهم
قرأ ياسين وبجوز ان يقال حركت لالتقاء الساكنين كما قرأ من
قرأ ولا الضالين قال فان قلت فما وجه قراءة بعضهم صاد
وقاف بالكسر قلت وجهه ما ذكرت من التخلص لالتقاء الساكنين
هذا وقد تعقبه صاحب الكشف بانه يجوز ان يكون الفتح
في القراءة الأولى والكسر في الثانية للبناء وان السكون ايضا
يكون للبناء التصريح بذلك بقوله واما صاد فلا يحتاج الى تحمل اسما
اجتماع الساكنين وزنه في كلامهم ولكنه يجوز ان يكون اسما للسورة
فلا تصرفه ويجوز ايضا ان يكون ياسين فحذف اسمين عاملين
متعلقين فلزمان الفتح كما لزمت الأسماء غير المتمكنة الحركات
نحو كيف واين وحيث وامس انتهى كلام شيخنا وفيه
تجويز بنائها مركبة فليتنظر حينئذ سبب البناء فانه لا يتاتى
كون السبب ما ذكره ابن مالك من التشبيه الأهالي حيث
قال واما شبه الحرف في اهمال الحروف الهجاء المفتتح بها
السور فانما مبنية لتشبيهها بالحروف المهملة في انها لا عاملة

ولا معمولة

ولا معمولة انتهى وذلك كلاهما عند تركيبها اما عاملة او معمولة
ويجوز ان يكون النصب بتقدير فعل القسم على طريق الله
لافعلن لكن هذا لا يتجه في بعض المواضع من نحو قوله تعالى
يس والقرآن الحكيم ثم والكتاب المبين ن والقلم قال
المحقق التفتازاني لا تعلم عليه العدول عن الوجه المستحسن
الى الوجه المستكره بلا ضرورة اما أولا فلان المعنى على
اشتراك المقسم به في مقسم عليه واحد فلا بد من حرف
التشريك وان استعمال كلام آخر بدون حرف التشريك انما
يجوز اذا كان القسم الأول قد انتضى قسمه بالأول على شيء
كقولك تالله لافعلن كذا بالله لاخرجن اليوم واما اذا كان
القسم الأول متوجها الى ما توجه اليه القسم الثاني كقولك
وحقك وحق زيد لافعلن فجعل الواو الثانية للقسم وون
العطف ليس بقوي لما فيه من قصد التشريك بلا داع له
عليه لكن لا يخفى انه ليس بممتنع بل جائز على استكراه واما
ثانيا فلانه قد يقع في مثل هذا الموقع للقاء ثم كقوله تعالى
والصافات صفا فالزاجرات زجرا والتاليات ذكرا لافعلن من غير تفاوت الا بحسب ما يعطيه القاء ثم من الزيادة
على معنى واو العطف فلما ان القاء ثم للعطف فكذا الواو لكن
ما بعد الواو هنا مجرور وما قبلها منصوب فلا تكون عاطفة
فتعين القسم ولزم الاستكراه فلم يصح الحمل على حذف حرف
الجر واعمال فعل القسم فلذا حمل على النصب باضمار اقسم
ولم يعتد بالعطف على التوهم بمعنى ان هذا لا يهم فقد يقع
مجرورا باضمار حرف القسم فحمل كانه مجرور وعطف عليه مجرور